هجوم منسق يستهدف مقر الاستخبارات الصومالية

مقديشو/وكالات

أعلنت قوات الأمن الصومالية أمس أنها قتلت أربعة على الأقل من مسلحي حركة الشباب منهية هجوما منسقا تم بسيارة مفخخة وإطلاق نار استهدف مقر الاستخبارات الوطنية ومركز اعتقال في العاصمة مقديشو.

وذكر مسؤول الشرطة محمد عبدل لوكالة الصحافة الفرنسية: "لقد أحبط الهجوم وقتل كل المهاجمين. الوضع تحت السيطرة الآن وهناك جثث أربعة من المهاجمين". وأضاف إن "عنصري امن أصيبا بجروح في الهجوم أيضا".

وهاجم عناصر من حركة الشباب الإسلامية في وقت سابق أمس مقر الاستخبارات الصومالية في وسط مقديشو وفجروا قنابل وفتحوا النيران على المبنى كما أعلنت الشرطة وشهود. وسمع دوي انفجار قوي قالت الشرطة انه ناجم على الأرجح عن سيارة مفخخة فيما حصل تبادل للنيران. وأضافت الشرطة: إن الهجوم يحمل بصمات حركة الشباب الذين يهاجمون باستمرار أهدافاً في العاصمة.

وتقع المباني التي تضم سجنا يخضع لإجراءات أمنية مشددة بالقرب من فيلا صوماليا المجمع المحصن الذي يضم قصر الرئيس حسن شيخ محمود.

وكان المجمع الرئاسي تعرض لهجوم مماثل في يوليو الماضي.

وشن الشباب حينذاك هجوما على القصر الرئاسي الذي قاموا باقتحامه قبل أن يفجروا أنفسهم.

وتحارب حركة الشباب من اجل الإطاحة بالحكومة الصومالية المدعومة دوليا وتشن بانتظام هجمات ضد أهداف تابعة لها وكذلك في دول مجاورة تساهم بعناصر ضمن قوة الاتحاد الأفريقي.

وقد خسرت حركة الشباب سلسلة مدن استعادها جنود القوة الأفريقية لكنها ما زالت تشن عمليات خاصة في قلب العاصمة مقديشو.

مخطط استيطاني لمصادرة أراضٍ فلسطينية

عريقات يطالب بمعاقبة اسرائيل على جرائمها في غزة والضفة

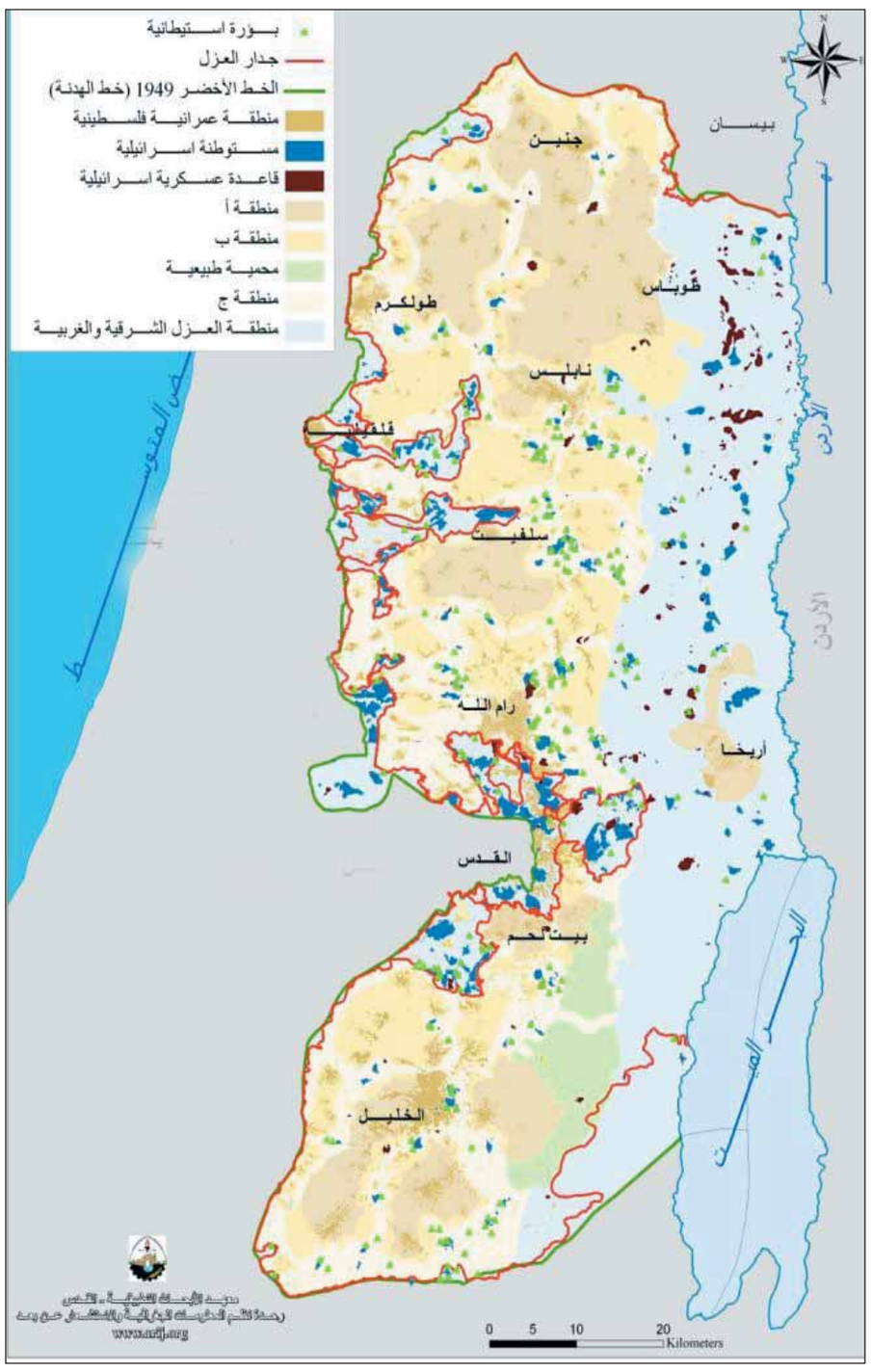

القدس/ وكالات

أكدت اسرائيل أمس نيتها مصادرة اربعة آلاف دونم من اراضي جنوب الضفة الغربية المحتلة في منطقة بيت لحم في خطوة اثارت غضب الفلسطينيين بعد ايام على وقف اطلاق النار اثر حرب دامت خمسين يوما في قطاع غزة.

وقال الجيش الاسرائيلي في بيان: "بناء على تعليمات من القيادة السياسية تم اعلان اربعة آلاف دونم في (مستوطنة) جفاعوت اراضي تابعة للدولة"، مشيرا إلى ان "الاطراف المعنية لديها 45 يوما للاستئناف".

وأوضح الجيش ان هذا القرار يأتي كجزء من القرارات السياسية التي تم اتخاذها بعد مقتل ثلاثة شبان اسرائيليين في المنطقة ذاتها في يونيو الماضي في المنطقة قرب كتلة غوش عتصيون الاستيطانية حيث كانوا يستوقفون السيارات المارة لتوصيلهم مجانا الى القدس.

واتهمت اسرائيل ثلاثة فلسطينيين من مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية بالوقوف وراء خطف ومقتل الشبان الاسرائيليين الثلاثة الذي ادى الى خلق مناخ من التوتر الشديد اعقبه اطلاق عملية عسكرية اسرائيلية ضد قطاع غزة في 8 من يوليو الماضي اوقعت اكثر من الفي قتيل فلسطيني.

ورحب مجلس غوش عتصيون الاستيطاني في بيان باعلان الجيش قائلا انه سيؤدي الى توسيع مستوطنة جفاعوت.

واضاف البيان: ان الاعلان "يمهد الطريق لمدينة جفاعوت الجديدة".

ورأى المجلس الاستيطاني ان "هدف قتلة الشبان الثلاثة كان زرع الخوف فينا وعرقلة حياتنا اليومية والتشكيك في حقنا في الارض" مؤكدا "ردنا هو تعزيز الاستيطان".

من جهتها، نددت حركة السلام الآن المناهضة للاستيطان في بيان بهذا الاعلان قائلة: "على حد علمنا، ان هذا الاعلان غير مسبوق في حجمه منذ الثمانينات ويمكن ان يؤدي الى تغيير كبير في الوضع القائم في غوش عتصيون ومنطقة بيت لحم".

واكدت الحركة ان هذا الاعلان "يثبت ان رئيس الوزراء (بنيامين) نتانياهو لا يسعى الى "افق سياسي" جديد بل يواصل وضع العراقيل امام حل الدولتين وتعزيز حل الدولة الواحدة

واضاف البيان: "بالاعلان عن 4000 دونم اضافية كاراضي دولة فان الحكومة الاسرائيلية تطعن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) والقوى الفلسطينية المعتدلة في الظهر وتثبت مرة اخرى ان العنف يؤدي الى تنازلات اسرائيلية بينما يؤدي اللاعنف الى المزيد من التوسع الاستيطاني".

ومن جهتها، اكدت حاغيت اوفران من الحركة لوكالة الصحافة الفرنسية أن الاساس القانوني لمصادرة هذه الاراضي يعود الى قرار ابان الحكم العثماني في عام 1858م.

وردا على القرار الاسرائيلي، دعا كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات الى "محاسبة اسرائيل دوليا على جرائمها" في قطاع غزة والضفة الغربية.

وقال عريقات: "يجب على المجتمع الدولي محاسبة اسرائيل ومساءلتها في اسرع وقت ممكن على جرائمها وقذائفها ضد شعبنا في قطاع غزة وعلى الاستيطان الاسرائيلي المتواصل في الضفة الغربية والقدس الشرقية".

وبحسب عريقات فإن الحكومة الاسرائيلية "تقوم بجرائم بعدة اشكال ضد الشعب الفلسطيني وارضه المحتلة" معتبرا ان هذه الجرائم "تدمر خيار حل الدولتين وعملية السلام".

من جهته، دان الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة القرار وطالب في تصريح نشرته وكالة وفا الرسمية للانباء "بوقف هذا القرار الذي يؤدي الى مزيد من تدهور الاوضاع، مشددا على ان الاستيطان برمته غير شرعي".

وتشير ارقام رسمية اسرائيلية الى ان عدد الوحدات السكنية في المستوطنات تضاعف في عام 2013م مقارنة بالعام الذي سبقه.

ويعيش 375 الف مستوطن اسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بحسب احصاءات رسمية بزيادة قدرها 4,2% مقارنة بعام 2013م.

والمستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي.

دمشق تنتقد الرئيس الفرنسي الرافض للتعاون معها في مجابهة الإرهاب

دمشق/ أ.ف.ب

وجهت دمشق أمس انتقادات لاذعة للرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي رفض أي تعاون مع نظام الرئيس بشار الأسد لمكافحة "الإرهاب" في سوريا، حسبما نقلت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) عن مصدر في وزارة الخارجية السورية.

وقال مصدر رسمي مسؤول في وزارة الخارجية السورية للوكالة أن بلاده "تدين إصرار الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند على المضي في حملة التضليل المسعورة التي دأبت عليها الحكومة الفرنسية منذ بداية الأزمة الراهنة في سوريا الأمر الذي جعل من بلاده شريكا أساسيا ومباشرا في سفك الدم السوري".

وأضاف المصدر للوكالة "لقد أعرب الرأي العام الفرنسي عن إدانته لسياسات الرئيس هولاند التي جعلت منه الرئيس الأقل شعبية في تاريخ الجمهورية الخامسة الأمر الذي يجعل منه آخر من يحق له تنصيب نفسه مدافعا عن قيم العدالة وحقوق الإنسان وحرصه على السلم والأمن الدوليين".

وكان هولاند شدد الخميس الماضي في خطاب خلال الاجتماع السنوي للسفراء الفرنسيين على ضرورة تشكيل تحالف دولي واسع من اجل مكافحة "الإرهاب" في ظل

تصاعد نفوذ جهاديي "الدولة إسلامية" في الشرق الأوسط.

وذكر هولاند انه "من الضروري تشكيل تحالف واسع لكن لتكن الأمور واضحة: بشار الأسد لا يمكن أن يكون شريكا في مكافحة الإرهاب، فهو الحليف الموضوعي للجهاديين".

وكانت دمشق قد أبدت استعدادها للتعاون مع الغرب بما فيه واشنطن التي تشن ضربات جوية على الدولة الإسلامية في العراق محذرة في الوقت نفسه من أن أي ضربة للتنظيم على أراضيها يجب أن تتم بالتنسيق معها.

ودعا مصدر الخارجية "الدول التي وفرت كل أشكال الدعم للتنظيمات الإرهابية المسلحة إلى إجراء مراجعة للنهج الذي سارت عليه لكي تبرهن على صدقيتها وجديتها في مكافحة الإرهاب". ويدعم الغربيون وبعض الدول الخليجية المعارضة السورية المعتدلة التي تواجه قوات النظام وجهاديي الدولة الإسلامية في أن.

واعتبر المصدر أن الدعم الذي تقدمه الدول الإقليمية والدولية لـ"التنظيمات الإرهابية التكفيرية" يعتبر "السبب الرئيسي في إطالة أمد الأزمة وازدياد وتفشي وامتداد التنظيمات الإرهابية المسلحة إلى دول المنطقة وخارجها". وادى النزاع في سوريا منذ منتصف مارس 2011م إلى مقتل أكثر من 191 ألف شخص، بحسب أرقام الأمم المتحدة.

ولا يظهر أي أفق حل للازمة السورية التي تزداد تعقيدا مع تنامي نفوذ تنظيم "الدولة الإسلامية" المتطرف الذي شن في 9 يونيو هجوما كاسحا احتل خلاله مناطق شاسعة من العراق وسوريا أعلن فيها قيام "خلافة إسلامية" عبر الحدود بين البلدين.

المخابرات الألمانية: «داعش» أكثر وحشية من القاعدة

برلين/ (رويترز)

ذكر رئيس وكالة المخابرات الداخلية الألمانية في مقابلة أمس أن بعض الشبان المسلمين ينجذبون لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بسبب وحشيته التي تجعله يبدو "أكثر مصداقية" من تنظيم القاعدة.

وقال هانز جورج ماسن: "هناك صلة بين النجاح الذي حققه تنظيم الدولة الإسلامية حتى الآن في العراق والأنشطة في ألمانيا وأنشطة الدعاية والحشد التي تستهدف الجهاديين الشبان."

وأضاف ماسن لإذاعة دويتشلاندفونك العامة: "الدولة الإسلامية..إذا جاز التعبير هي الشيء الرائج.. أكثر جاذبية بكثير من جبهة النصرة جناح القاعدة في سوريا، "ما يجذب الناس هو الوحشية الشديدة..التشدد والصرامة. هذا يوحي لهم بأنه تنظيم أكثر مصداقية حتى من القاعدة...تتلاشى القاعدة أمام الدولة الإسلامية حين يتعلق الأمر بالوحشية."

وتذرعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بنجاح الدولة الإسلامية في تجنيد جهاديين ألمان كسبب يجيز لألمانيا أن ترسل أسلحة لمناطق صراع في "استثناء" لسياستها بعد الحرب العالمية الثانية. وستقرر حكومتها ما هي نوعية المساعدات التي سترسلها للقوات الكردية التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية في شمال العراق.

وتقدر المخابرات الألمانية أن 400 ألماني على الأقل انضموا للتنظيم في سوريا والعراق. وقال ماسن: إن هناك أدلة على قيام خمسة مواطنين أو سكان ألمان بتنفيذ هجمات انتحارية لحساب التنظيم هناك في الشهور الأخيرة.

بروكسل تمهل موسكو أسبوعا قبل فرض عقوبات جديدة

روسيا تدعو للمرة الأولى إلى إقامة دولة بشرق أوكرانيا

عواصم/ وكالات

دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس للمرة الأولى إلى محادثات حول إنهاء النزاع في أوكرانيا تشمل إقامة دولة في شرق البلاد مشددا بذلك مطالب موسكو من اجل حل الأزمة.

وقال بوتين كما نقلت عنه وكالات الأنباء الروسية خلال برنامج تلفزيوني: "يجب أن نبدأ فورا محادثات جوهرية، حول قضايا التنظيم السياسي للمجتمع وإقامة دولة في جنوب شرق أوكرانيا بهدف حماية المصالح المشروعة لسكان هذه المنطقة".

وكانت روسيا طالبت بمنح حقوق اكبر لمناطق شرق أوكرانيا حيث تقيم غالبية من الناطقين بالروسية ضمن نظام فدرالي لامركزي.

وفي البرنامج الذي سجل الجمعة لم يتطرق بوتين بشكل مباشر إلى العقوبات الغربية الإضافية على روسيا.

لكنه حمل الغرب مسؤولية الأزمة واتهمه بدعم "انقلاب" ضد الرئيس الأوكراني السابق الموالي للكرملين فيكتور يانوكوفيتش في فبراير.

وقال بوتين: "كان يجب أن يعلموا أن روسيا لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي حين يتم إطلاق النار على الناس".

إلى ذلك أمهل قادة الاتحاد الأوروبي روسيا أسبوعا واحدا لتغيير موقفها في أوكرانيا وإلا وقعت تحت طائلة عقوبات جديدة.

وفي ختام قمة طارئة في بروكسل، أعلن رئيس المجلس الأوروبي، هيرمان فإن رومبوي، أن زعماء الاتحاد قرروا أن يطلبوا من اللجنة التنفيذية بالاتحاد وجهازه الدبلوماسي "بدء العمل التحضيري بشكل عاجل" لفرض عقوبات جديدة وتقديم مقترحات كي تدرسها حكومات الاتحاد في غضون أسبوع..وأشار فان رومبوي إلى أن القرار بشأن العقوبات سيتم اتخاذه "بحسب تطور الوضع على الأرض".

بدورها، قالت المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، للصحفيين إن الاتحاد الأوروبي سيفرض عقوبات جديدة على روسيا إذا لم يحدث تغير في الوضع الراهن في أوكرانيا أو إذا تدهور الوضع.

وأوضحت ميركل أن هذه العقوبات الاقتصادية تستهدف على نحو خاص قطاعي المال والطاقة، على غرار المنحى الذي سلكته الأمور منذ نهاية يوليو.. ولكن لم يعرف متى قد يتم تنفيذ هذه العقوبات بشكل فعلي.

وذكر مصدر أوروبي أن المستشارة الألمانية كانت تأمل في فرض عقوبات جديدة اعتبارا من الأربعاء، أي قبل قمة حلف شمال الأطلسي في ويلز الأربعاء. لكن بعض الدول اعترضت على ذلك في غياب تفاصيل عن بعض القطاعات.

وقالت الناطقة باسم مجلس الأمن القومي كاتلين هايدن: "نرحب باتفاق المجلس الأوروبي اليوم على إظهار دعم قوي لسيادة أوكرانيا ووحدة وسلامة أراضيها وإعداد عقوبات جديدة للنظر فيها في الأيام المقبلة."

وأضافت هايدن "نبقى ملتزمين بدعم أوكرانيا في بحثها عن تسوية دبلوماسية للأزمة وندعو روسيا إلى سحب عسكرييها فورا بما في ذلك الوحدات العسكرية والمعدات من أوكرانيا، ووقف دعمها غير الشرعي للانفصاليين."

وتابعت: "نعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي وشركائنا الآخرين لجعل روسيا مسؤولة عن تحركاتها غير الشرعية في أوكرانيا بما في ذلك عبر عقوبات اقتصادية جديدة."

من جهته، هاجم رئيس الوزراء السلوفاكي، روبرت فيكو، الموقف الأوروبي، واصفا العقوبات بأنها "عقيمة وغير مثمرة".

وهدد فيكو باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد الإجراءات الإضافية المحتملة، وهو ما يسلط الضوء على وجود انقسام داخل الاتحاد الأوروبي بشأن الموقف من روسيا.

وبعد اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي، قال فيكو للصحفيين: "اعتبر العقوبات عقيمة وغير مثمرة. إلى أن نعرف تأثير العقوبات المفروضة بالفعل، فإن فرض عقوبات جديدة أمر لا معنى له."

وقال فيكو: إنه سيعارض العقوبات التي ستلحق الضرر بالنمو الاقتصادي لسلوفاكيا.

وكانت سلوفاكيا صريحة بالفعل في معارضتها للعقوبات على روسيا التي تعتمد عليها في الحصول على وارداتها من الغاز الطبيعي.

ودخل النزاع مرحلة جديدة هذا الأسبوع بعد معلومات متطابقة عن عمليات توغل للقوات النظامية الروسية في أوكرانيا.